# روسيا .. فاعل دولى مؤثر بتوجهات وتحالفات جديدة

(**السياسة الدولية**، ملحق العدد ١٩٨، أكتوبر ٢٠١٤)

---

**د. نـورهان الشيـخ***

على مدى قرون كانت روسيا القيصرية قوة أوربية فاعلة وأحد أركان التوازن الدولى فى إطار نظام متعدد القوى تهيمن عليه الدول والإمبراطوريات الأوربية. وعقب الحرب العالمية الثانية، وعلى مدى ما يزيد عن أربعة عقود استطاعت روسيا السوفيتية استعادة عافيتها وإعادة بناء قدراتها العسكرية والاقتصادية على النحو الذى مكنها من منافسة الولايات المتحدة على قيادة النظام الدولى فى إطار نظام ثنائى القطبية هيمنت موسكو وواشنطن على قمته وأحتكرت إدارة شئونه.

إلا إن مطلع التسعينات شهد تراجع واضح فى القوة والمكانة الروسية فى أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتى حيث خرجت روسيا من الحرب الباردة مهزومة سياسياً ومنهارة اقتصاديا، وأكد القادة الروس مراراً أنه لا عودة للشيوعية وصراع النفوذ. واستطاعت روسيا أن تقدم نفسها كدولة أوربية أرثوذكسية ذات اقتصاد سوق حرة وتعددية حزبية، وعمق آسيوى، يعكس ذلك الشعار الوطني الروسى المتمثل فى نسر برأسين تنظر إحداهما إلى الغرب والأخرى للشرق. فحوالى ٧٥% من مساحة روسيا تستأثر بشمال آسيا بالكامل، كما تمتد أراضيها لتمثل ٤٠% من مساحة أوربا. ومن ثم فهى تنتمى لكلا المحيطين ليس فقط جغرافياً ولكن سياسياً واقتصادياً وربما اجتماعياً وثقافياً أيضاً. وترى القيادة الروسية أن روسيا في أوربا، وأمريكا خارجها، وهو ما يعنى أن التقارب بين روسيا وأوربا أمراً حتمياً وأن الروابط التاريخية والجغرافية والمصلحية عميقة ويتعين أن تكون العلاقات مع أوربا أوسع نطاقاً مما هى عليه.

وقبلت روسيا ،على مدى ما يزيد عن عقد ونصف، بقيادة الولايات المتحدة للعالم فى إطار نظام دولى أحادى القطبية، فلم يعد هناك شرق أو غرب وإنما مجموعة من القوى الكبرى تتقدمهم، وتقودهم، واشنطن. وسلمت موسكو بالنهج الأمريكى فى إدارة الأزمات والقضايا الدولية والإقليمية، والذى انطوى فى الكثير من الحالات على مساس بالمصالح الروسية، وأبرزها الضربات الأمريكية عام ١٩٩٩على صربيا حليف روسيا وإمتدادها العرقى والدينى والثقافى فى أوربا والتى دخلت

---

* أستاذ العلوم السياسية، جامعة القاهرة.

روسيا الحرب العالمية الأولى دفاعاً عنها، وكذلك فى واقعة الاحتلال الأمريكى للعراق ٢٠٠٣. كما قبلت موسكو بتمدد النفوذ الأمريكى فى الجمهوريات السوفيتية السابقة، والتى وصل التغلغل العسكري والاقتصادي الأمريكى فيها حداً غير مسبوق ولم يكن متصوراً فى منطقة كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتى، ولا تزال تمثل المجال الحيوى لروسيا الاتحادية.

إلا إن قبول روسيا بالزعامة الأمريكية لم يكن عن قناعة أو رضا مطلق بوضع روسيا ودورها، وما كان صمت روسيا عن الهيمنة الأمريكية سوى ستار مرن يخفى عزم وإصرار الرئيس الروسى بوتين على إعادة روسيا لمكانتها ووضع حد للتهديد الأمريكى للمصالح الروسية متى سنحت الفرصة وسمحت القدرات الروسية بذلك. وعقب عقد طاحن من الانهيار الاقتصادى والتخبط وعدم الاستقرار السياسى خلال التسعينات، بدأت روسيا فى استعادة عافيتها، ومع نهاية العقد المنصرم كانت روسيا قد عادت لمصاف القوى الكبرى الفاعلة والمؤثرة اقتصادياً وعسكرياً.

فمن ناحية تعكس المؤشرات الاقتصادية حالة جيدة للاقتصاد الروسى رغم الأزمة المالية التى تعتصر العالم منذ عام ٢٠٠٨ حيث حققت روسيا معدل نمو حوالى ٣,٥% عام ٢٠١٢، ولديها ثالث أكبر احتياطي عالمى من الذهب والعملات الصعبة (٥١٤.٩ مليار دولار فى سبتمبر ٢٠١٣)، وأقل مستوى للدين الخارجي ٣% تقريباً من إجمالي الناتج المحلي، وبلغ عجز الميزانية ٤٢٠ مليون دولار فقط عام ٢٠١٢ أى ما يعادل أقل من ٠.١ % من إجمالي الناتج المحلي. كما أن نسبة البطالة بلغت ٥,٤%، وبلغ معدل التضخم ٤.٧% خلال عام ٢٠١٣. وتتمتع روسيا بالاكتفاء الذاتى من الحبوب منذ سنوات وتصدر ملايين الأطنان من القمح سنوياً (١٥.٣ مليون طن عام ٢٠١٢ بقيمة ٤.٢٨٢ مليار دولار، فى واحدة من أقل التقديرات حيث بلغت صادرات القمح ٢٧.٢ مليون طن عام ٢٠١١). وارتفعت الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الروسي في النصف الأول من عام ٢٠١٣ بنحو ١١%، وبلغت أكثر من ٣٧٠ مليار دولار.

من ناحية أخرى، إستعادت روسيا مكانتها كقوة عسكرية كبرى. فقد كانت روسيا فى فترة الحرب الباردة وعلى مدى نصف قرن قوة عسكرية عظمى مكافئة للولايات المتحدة، إلا أن حقبة التسعينات شهدت تدهوراً حاداً فى القدرات العسكرية الروسية؛ وكان ذلك جزءاً من حالة التدهور العام الذى أصاب روسيا عقب تفكك الاتحاد السوفيتى. وقد أولى الرئيس بوتين منذ توليه السلطة مطلع عام ٢٠٠٠ اهتماماً واضحاً بالمؤسسة العسكرية وبضرورة تطوير القدرات العسكرية الروسية من أجل الحفاظ على مصالح روسيا ومكانتها كقوة كبرى، وساعد التحسن فى الأوضاع الاقتصادية على توفير التمويل والدعم اللازم لإدخال رؤيته حيز التنفيذ.

وقد تضمنت جهود تطوير المؤسسة العسكرية مجموعة من الإجراءات شملت الأفراد والمعدات حيث تم التصديق عام ٢٠٠٨ على البنية الجديدة للجيش والأسطول حتى عام ٢٠٢٠، والتى تتضمن تغيرات جوهرية في بنية وقوام القوات المسلحة، بحيث تتألف من وحدات صغيرة العدد وسريعة الانتشار محلياً وإقليمياً، مزودة بأسلحة متقدمة ومستعدة للتعامل الفعال والسريع مع المخاطر والتهديدات. كما ركز بوتين على أهمية التدريب كمحور أساسي لتطوير المؤسسة العسكرية، وكانت البداية بمناورات أسطول الشمال فى بحر بارنتس وأسطول بحر البلطيق عام ٢٠٠٥ والتى كانت الأولى من نوعها منذ أكثر من ٢٠ عاماً. وتم استئناف دوريات القاذفات الروسية بعيدة المدي الملقبة بالدببة عام ٢٠٠٧ بعد انقطاع دام ١٥ عاما والتى اقتربت من سواحل كل من بريطانيا والنرويج وقاعدة جوام وولايه الاسكا الأمريكية فى تحدى واضح لواشنطن وحلفائها. كما بدأت روسيا العديد من المناورات المشتركة أبرزها المناورات الروسية الصينية التى تجرى دورياً منذ عام ٢٠٠٥، و"مهمة السلام" التى تتم سنوياً فى إطار منظمة شنجهاى، ومناورات "روبيج" التى تجرى سنوياً أيضاً منذ عام ٢٠٠٣ بين أعضاء منظمة الأمن الجماعى التى تضم روسيا وخمسة من الجمهوريات السوفيتية السابقة. تم أيضاً تزويد القوات الإستراتيجية الروسية بمنظومات حديثة من الصواريخ والدبابات والطائرات بدون طيار وغيرها. وبدء العمل على تزويد الأسطول الروسى بحاملات طائرات جديدة، وثمانية غواصات تعمل بالطاقة النووية قبل عام ٢٠١٧. وتم تزويد الأسطول الروسى فى البحر الأسود بكاسحة الألغام "الأدميرال زاخاريين" المجهزة بتقنية جديدة تنتمي إلى الجيل الخامس من تقنيات البحث عن الألغام التى لم يسبق لها مثيل في سلاح البحرية الروسية.

وتعتبر هذه النقلة النوعية فى العسكرية الروسية ثمرة تطوير الصناعات العسكرية وتشجيع الابتكارات والنماذج الحديثة للمنظومات المختلفة، ليس فقط للارتقاء بالقدرات العسكرية لروسيا ولكن لزيادة قدرتها التنافسية فى سوق السلاح. وتنظم روسيا معارض دولية للسلاح الروسى كما تشارك فى المعارض التى تنظمها الدول الأخرى لهذا الغرض. وقد نجحت روسيا فى استعادة مكانتها كثانى أكبر مصدر للسلاح فى العالم بعد الولايات المتحدة، بعد أن تراجعت للمرتبة الرابعة خلال التسعينات. وتستأثر روسيا بـ ٢٦% من إجمالى المبيعات العالمية من الأسلحة، وبلغ عائدها ١٥ مليار دولار عام ٢٠١٢.

فى ضوء التطور الملحوظ فى القدرات الروسية أخذت موسكو تعد العدة لتغيير قواعد اللعبة الدولية التى لا تتفق مع المصالح والمكانة الروسية، وفى مقدمتها إنفراد الولايات المتحدة باتخاذ

القرار الدولى وفرض الإرادة الأمريكية على الدول والشعوب، وتسيير الأزمات والقضايا الدولية والإقليمية وفق مسار أوحد يتفق والمصالح الأمريكية وحسب. خاصة مع إدراك موسكو أن مهادنة الولايات المتحدة لها ليس لإدماجها فى المنظومة العالمية والقبول بها كفاعل، وإنما لتحجيمها وتحويلها لتابع.

وكان طبيعياً أن يؤدى ذلك إلى مواجهة بين الجانبين، والتى بدأت مع إعلان واشنطن نشر درعها المضاد للصواريخ فى شرق أوربا عام ٢٠٠٧، فى التشيك وبولندا على بعد كيلومترات من الحدود الروسية. فقد اعتبرت روسيا أن الدرع الأمريكى يمثل تهديداً مباشراً لأمنها القومى ويهدف إلى حرمانها من القدرة على توجية الضربة الثانية الرادعة للولايات المتحدة فى حال قيام الأخيرة بالهجوم عليها، ومن ثم يترك روسيا دون قوة ردع حقيقية تضمن أمنها وسلامة شعبها. وتأكدت المخاوف والشكوك الروسية مع رفض واشنطن إشراك موسكو فى المشروع من خلال محطة رادار روسية اقترحتها كبديل عن تلك فى التشيك.

ثم كانت أزمة أوسيتيا الجنوبية ٢٠٠٨ التى صمدت خلالها روسيا فى وجه الضغوط الأمريكية، ومثلت أول تحدى حقيقى لواشنطن، وأول كلمة "لا" تُطلق فى وجهها منذ نهاية الحرب الباردة. وجاءت الأزمة السورية منذ عام ٢٠١١ وعلى مدى ما يزيد عن ثلاث سنوات لتؤكد التوجه الروسى نحو تغيير قواعد اللعبة الدولية. وتظل الأزمة الأوكرانية التى بدأت نوفمبر الماضى هى الكاشفة والمؤكدة لهذا التغيير، وكان ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، درة أوكرانيا، صفعة قوية للغرب أدرك على إثرها ما أصبحت عليه روسيا من قوة ومكانة، وما تتطلع إليه فى المستقبل.

فمكانة روسيا كقوة كبرى ودورها الفاعل فى النظام الدولى أصبح أمراً لا ريب فيه. إلا إن رؤية القيادة الروسية لهذا الدور ومحدداته وحدوده تختلف كثيراً عما كان عليه الحال خلال فترة الاتحاد السوفيتى السابق، وفى هذا السياق يبرز بعدين أساسيين للتوجهات الروسية.

أولهما، إن السياسة الروسية الراهنة يحكمها المصالح الاقتصادية ومقتضيات الأمن القومى الروسى حيث أصبحت السياسة الروسية أكثر برجماتية وبعداً عن الأيديولوجية التى كانت تحكم سياستها فى العهد السوفيتى. وهنا يبرز قطاعين يقودا علاقات روسيا الخارجية وهما: الطاقة، وصادرات الأسلحة الروسية. ويعتبر قطاع الطاقة دعامة أساسية للأمن القومى الروسى بمفهومه الشامل، حيث تمد عوائد صادرات النفط والغاز الموازنة الروسية بأكثر من ٥٥% من وارداتها. وهو أداة تأثير هامة من أدوات السياسة الخارجية الروسية بالنظر إلى الدور المحوري الذى تلعبه روسيا

فى سوق الطاقة العالمى. فروسيا أكبر منتج وثانى أكبر مصدر للنفط في العالم، والأولى في انتاج وتصدير الغاز وبها ٣٥% من الاحتياطى العالمى من الغاز الطبيعى. وهناك حرص على دعم القدرة التنافسية للشركات الروسية فى الخارج، وتنمية الصادرات الروسية من النفط والغاز لمختلف الأسواق.

فروسيا لا تسعى إلى تحقيق مكاسب سياسية أو ممارسة دور أمنى أو عسكرى ينافس الوجود الأمريكى المكثف فى بعض المناطق ومنها المنطقة العربية، وإنما إلى شراكة استراتيجية بالمعنى الاقتصادى والتقنى ذات عائد اقتصادى مباشر لروسيا، وعائد تنموى حقيقى لشركائها. وهى لا تطمح إلى مناوئة الولايات المتحدة وإنما إلى حماية مصالحها وأمنها القومى بمفهومه الواسع، والذى يتضمن ليس فقط الأمن العسكرى بمعناه التقليدى، وإنما أبعاداً أخرى من أبرزها أمن الطاقة. وذلك خلافاً لرؤية القيادة فى فترة الاتحاد السوفيتى والتى كان يهيمن عليها الاعتبارات الايديولوجية ومقتضيات المنافسة العالمية مع الولايات المتحدة. ويبدو هذا طبيعياً فى ضوء زوال التناقض الأيديولوجى بين موسكو وواشنطن بتفكك الاتحاد السوفيتى وتحول العلاقة بينهما من الصراع والتنافس إلى التعاون الذى لا يخلو بالطبع من خلافات أو تناقضات فى الرؤى والسياسات.

وثانيهما، إنه خلافاً لزمن الحرب الباردة حيث كانت موسكو هى مركز كتلتها التى تمنح المساعدات الاقتصادية والعسكرية للدول الأخرى فى مقابل الولاء والتبعية لها، تسعى روسيا إلى بناء شبكة من التحالفات المبنية على الشراكة وتبادل المصالح مع الدول الأخرى بحيث تكون "الأولى بين شركاء متساوين"، فهى لا تتحرك منفردة فى مواجهة الولايات المتحدة ولكن فى إطار جماعى.

وفى هذا السياق تشهد السياسة الروسية نشاطاً ملحوظاً فى اتجاه القارة الآسيوية حيث تدرك القيادة الروسية أن ميزان القوى الاقتصادية يميل بوضوح لصالح آسيا، فى ضوء الأزمة المالية التى كادت تعصف بالولايات المتحدة والكيان الأوربى الموحد، فى الوقت الذى تتصاعد قدرات العديد من القوى الآسيوية الهامة والفاعلة إقليمياً. وفى مقدمتها دول الكومنولث التى كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتى السابق حيث يسعى بوتين إلى إعادة إحياء الروابط الاقتصادية الوثيقة والتعاون الاستراتيجى بين موسكو وهذه الدول فى صورة جديدة تحترم استقلال هذه الدول وهى "الاتحاد الأوراسى".

وتجاوزت العلاقات بين روسيا والصين حد الشراكة والتفاهم إلى التحالف والتعاون الاستراتيجى فى مختلف المجالات. فعلى مدى ربع قرن كانت الشراكة الروسية الصينية توجهاً ثابتاً لدى البلدين،

وابتعدت السياستين الروسية والصينية عن المنطلقات الأيديولوجية وصارت براجماتية تسعى لتحقيق مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى، وذلك منذ رحيل ماو تسي تونج فى الصين، وانتهاء الحقبة الشيوعية فى التاريخ الروسى بتفكك الاتحاد السوفيتى.

ويظل قطاع الطاقة والتنسيق الأمنى هما القدمان الذى يتحرك عليهما الجسد العملاق من التعاون فى المجالات الأخرى. فمصالح البلدين تتلاقى بوضوح فى مجال الطاقة حيث تعتبر روسيا أكبر مصدر لها، فى حين تعتبر الصين ثانى أكبر مستهلك فى العالم. وتعول روسيا كثيراً على الصين فى إطار توجهها لتنويع أسواق الطاقة الروسية حتى لا تكون رهينة للتهديدات الغربية بتخفيض واردات الطاقة من روسيا، مما يؤثر حتماً على الاقتصاد الروسى.

وتم خلال القمة الأخيرة بين البلدين فى مايو الماضى توقيع أضخم عقد فى تاريخ شركة "غازبروم" مع شركة النفط الوطنية الصينية "CNPC" لتزويد الصين بـ ٣٨ مليار متر مكعب من الغاز الروسى سنويا لمدة ٣٠ عاما بقيمة إجمالية ٤٠٠ مليار دولار، وذلك عبر الخط الشرقي من شرق سيبيريا إلى الصين، وهو الخط الذى تم افتتاحه فى سبتمبر ٢٠١٠ وبدأ ضخ النفط به فى يناير من العام التالى. وتم الاتفاق على البدء فى تجهيز الخط الغربي لتوريد الغاز الروسى للصين لاستيعاب الزيادة المقررة. كما تم توقيع ٤٩ اتفاقية جديدة بين البلدين تتضمن إنشاء مشاريع عملاقة باستثمارات مشتركة. والتأكيد على عزم البلدين مضاعفة التبادل التجارى بينهما والبالغ ٩٠ مليار دولار العام الماضى ليصل إلى ٢٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠.

يضاف إلى هذا التعاون الاستراتيجى بين البلدين فى المجال العسكرى حيث كانت الصين أكبر مستورد للسلاح الروسي، وكانت تستأثر وحدها بنصف صادرات روسيا من الأسلحة. إلا أن وارداتها من الأسلحة الروسية تراجعت في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ بسبب تقدم الصناعات العسكرية بها، ولكنها مازالت تحتل حالياً المرتبة الرابعة في مبيعات السلاح الروسي بمبلغ ٢,٨ مليار دولار. هذا إلى جانب المناورات الثنائية بين البلدين والتى كان أخرها مناورات "التعاون البحري – ٢٠١٤" المشتركة التى أجريت بالتزامن مع القمة حيث انطلقت يوم ٢٠ مايو من قاعدة "أسون" البحرية الصينية ولمدة أسبوع.

يأتى هذا فى إطار تفاهم سياسى استراتيجى بين البلدين وتطابق فى الرؤى والمواقف من الأزمات الدولية والإقليمية. ورغم أن الصين اتخذت موقفاً يبدو ظاهرياً محايداً إزاء الخلاف بين روسيا والغرب بشأن أوكرانيا، إلا إنها أبدت تفهماً للموقف الروسى وأدانت العقوبات التي فرضها

الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا ضد موسكو. فالبلدان يعارضان هيمنة قوة واحدة، على النظام العالمى، وتوسيع حلف الأطلنطى واقترابه من آسيا. وتحترم كل منهما مصالح الطرف الأخر وما يعتبره مناطق نفوذ تمس أمنه القومى.

وهناك توافق بين البلدين وتنسيق فى مجلس الأمن بشأن القضايا الإقليمية ومنها سوريا، وعقب القمة مباشرة استخدم البلدان حق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن للمرة الرابعة، ليسقط بذلك مشروع قرار تقدمت به فرنسا لتحويل ملف سوريا الى المحكمة الجنائية الدولية، إنطلاقاً من عدم فاعلية الإجراء في حل الصراع وإمكانية اتخاذه ذريعة للتدخل العسكرى فى سوريا. ويعتبر التوافق حول الموقف من الملف النووى الإيرانى نموذجاً أخر للتفاهم بين البلدين حيث يتفرد الموقفين الروسى والصينى باعتبارهما الأكثر تفهماً للطموح الإيرانى. وكلاهما يؤيد من حيث المبدأ حق إيران فى إمتلاك تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية، وأولوية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى حسم الجدل حول هذا الملف. كما ترفض الدولتان تماماً أى تلويح باستخدام القوة أو حتى التهديد باستخدامها ضد إيران، وتؤكدان ضرورة استمرار الإدارة الدبلوماسية للأزمة. وهناك أيضاً تنسيق واسع النطاق بين البلدين فيما يتعلق بالعمل من أجل تحجيم الحركات الإسلامية المتطرفة فى آسيا الوسطى وتحقيق الاستقرار فى تلك المنطقة.

كما تبرز الهند كشريك هام وحليف استراتيجى لروسيا حيث تعتبر أكبر دولة مستوردة للسلاح الروسى وتستأثر بربع صادرات روسيا من الأسلحة وفق تقديرات عام ٢٠١٢. هذا إلى جانب علاقات روسيا المتنامية مع ماليزيا وأندونيسيا وغيرها من دول جنوب شرق آسيا، حيث قامت روسيا فى فبراير ٢٠١٣ بتسليم أندونيسيا صفقة مقاتلات "سو-٣٠ م ك٢" المتعاقد عليها، وهى ذات المقاتلات التى تصدرها موسكو إلى ماليزيا أيضاً، وافتتحت روسيا مركز خدمة وصيانة لها في ماليزيا عام ٢٠١٢، واقامت مركز لتدريب الفنيين الماليزيين في عام ٢٠١١.

وتعتبر منظمة "شنجهاى" من الأطر الهامة للتحرك الروسى فى آسيا، وللتنسيق الأمنى مع الصين ودول آسيا الوسطى، إلى جانب أربع دول لها وضع مراقب فى المنظمة وهى الهند وباكستان ومنغوليا وإيران، وافغانستان فى اطار ما يسمى مجموعة "منظمة شنجهاي للتعاون-افغانستان". والمنظمة على هذا النحو تجمع بين أربع دول نووية، وخامسة ذات قدرات نووية سلمية وهى إيران. وتمثل المساحة الاجمالية للدول الاعضاء فيها ٣/٥ مساحة أوراسيا وعدد سكانها ١/٤ سكان الكرة الأرضية. وقد تم توسيع أهداف المنظمة لتشمل إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين دولها، وإنشاء مشروعات مشتركة في قطاع النفط والغاز والموارد المائية، وكذلك إنشاء مصرف مشترك

والسعي الى إصدار عملة موحدة فيما بينها مستقبلاً، لتتحول المنظمة إلى تكتل سياسى استراتيجى اقتصادى يمكن روسيا من الحد من الطموح الأمريكى فى آسيا ومحاولات واشنطن التمدد فيها.

كما تعتبر مجموعة البريكس التى تضم روسيا والصين والبرازيل والهند وجنوب إفريقيا ويبلغ إجمالي ناتجها المحلي ٢١% من حجم الاقتصاد العالمي وتمتلك ما بين ٣٠% إلى ٦٠% من المخزون العالمي لمختلف الموارد، واحتياطيات دولية تبلغ نحو ٤ تريليونات دولار، قدم أساسية لتحرك روسيا ليس فقط فى آسيا ولكن فى أمريكا اللاتينية أيضاً. وقد عكست جولة الرئيس بوتين الأخيرة فى أمريكا اللاتينية خلال شهر يوليو الماضى حجم التطور فى العلاقات بين روسيا ودول أمريكا اللاتينية فى مختلف المجالات، والتفاهم الاستراتيجى بين الجانبين.

وفى ضوء ما سبق يمكن القول أن الانقسام الدولى بين تكتلين أو محورين قد عاد مرة أخرى بمعطيات وأسس جديدة يغلب عليها الطابع المصلحى البرجماتى حيث الانضمام إلي أى من الكتلتين طوعى على أساس تقارب المصالح والرؤى وليس أيديولوجياً قصرياً. ويضم المحور الأول الولايات المتحدة وشركائها فى أوربا وآسيا (خاصة اليابان وكوريا الجنوبية). ويضم الثاني روسيا وشركاؤها فى آسيا وأمريكا اللاتينية من الدول غير الراضية عن السياسات الأمريكية وتتطلع لوضع أفضل فى النظام الدولى. وتعد مجموعة البريكس ومنظمة شنجهاى للتعاون والتنسيق الأمنى حجر زاوية لهذا المحور الذى سيمتد لجذب شركاء إقليميين فى منطقة الشرق الأوسط من أبرزهم إيران وسوريا ومصر.

ونظام الكتل الجديد ليس نظاماً جامداً كسابقه خلال الحرب الباردة ولكنة يتسم بالمرونة بحكم أساسه المصلحى وبعده عن الأيديولوجيات والقوالب الجامدة. ولذا فإن الدول المنتمية لإحدى الكتل ترتبط بشراكات وعلاقات تعاون وتفاهمات مع الدول فى الكتلة الأخرى وفقاً لتوافق المصالح بين الجانبين.

وقد كانت الأزمة الأوكرانية كاشفة لهذا الانقسام الدولى حيث قامت الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى ومعهم اليابان وكندا بفرض حزم متتالية من العقوبات على موسكو لم يسبق لها مثيل منذ الحرب الباردة، استهدفت قطاعات رئيسية فى الاقتصاد الروسي هي الطاقة وصناعة الأسلحة والقطاع المالي، وطالت شخصيات روسية سياسية واقتصادية بارزة وشركات وبنوك أيضاً، وضمت "القائمة السوداء" الأوروبية وحدها إجمالى ٩٥ شخصاً و٢٣ شركة وبنك. كما أعلن البنتاجون تجميد التعاون العسكري مع روسيا، وتم تجميد اجتماعات مجلس روسيا الناتو والتعاون بين

الجانبين، واستبعدت روسيا من حضور قمة "الثمانية الكبار" الأخيرة لتعود مجموعة "السبع" مرة أخرى.

ومن الواضح أن الهدف من العقوبات ليس المساعدة فى تسوية الأزمة الأوكرانية وإنما النيل من قوة روسيا الصاعدة ووضعها كعملاق للطاقة، يؤكد ذلك أن العقوبات الغربية الجديدة ضد روسيا تعيق عمليات تطوير واستخراج النفط من الحقول الصعبة، كما أنها تقوض عدداً من المشاريع فى قطاع الطاقة خاصة مشاريع التنقيب في القطب الشمالي. وأيضاً تضيق الخناق على قوتها البحرية التى من المتوقع أن تتنامى بعد ضم القرم وحصول روسيا على منفذ دائم على المياه الدفيئة.

إن الولايات المتحدة تحاول إحكام الخناق على روسيا، ورغم أن العقوبات يتم فرضها تحت غطاء معلن وهو "ضلوع موسكو في الحرب في أوكرانيا"، إلا أن الأمر يتجاوز الأزمة الأوكرانية إلى الصراع حول مكانة الدولة القائد فى النظام الدولى، والتى تحاول واشنطن باستماته الحفاظ عليها دون منازع فى مواجهة الطموح الروسى المتزايد الذى أصبح واقعاً يهدد الإنفراد الأمريكى فى إدارة الشأن الدولى والإقليمى، ويطرح مصالح ومواقف مختلفة وربما متناقضة مع تلك الأمريكية تعرقل أجندتها الدولية وتحد من حرية حركتها.

هذا فى حين رفضت الصين والهند ودول أمريكا اللاتينية سياسة العقوبات على روسيا، وتم استقبال الرئيس الروسى بوتين فى عواصم هذه الدول استقبال مهيب ليؤكد أن روسيا لا يمكن عزلها، وأن لها عمق استراتيجى فى آسيا وأمريكا اللاتينية يمكنها الاحتماء فيه من هجمات الغرب. وفى خطوة لم يتوقعها الغرب اتخذت روسيا مجموعة من الإجراءات رداً على العقوبات الغربية تضمنت حظر استيراد المنتجات الزراعية والمواد الخام والأغذية من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى وكندا والنرويج وأية دولة قررت فرض عقوبات ضد هيئات أو شخصيات روسية. واتجهت لاستخدام دولار هونج كونج بديلاً عن الدولار الأمريكى فى معاملاتها التجارية، والاتفاق مع الصين على مقايضة عملتي البلدين، الروبل واليوان، وإستخدامهما فى الحسابات التجارية الثنائية بديلاً عن الدولار. وسيكون لهذا تداعياته بالتأكيد على الاقتصاد الأمريكى خاصة فى حال نجاح التجربة وتوسيع نطاقها لتشمل دول أخرى غير راضية عن النظام الاقتصادى والمالى الحالى، نظام بريتون وودز، الذى وضعته الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين منتصف الأربعينات من القرن الماضى. إلا إن الاتحاد الأوربى يظل هو الأكثر تضرراً، خاصة ليتوانيا وبولندا وألمانيا

والنرويج، ومن المتوقع أن تبلغ الخسائر الأوربية من العقوبات الروسية الأخيرة ما قيمته ١٢ مليار يورو سنوياً، إلى جانب تردى أوضاع العاملين بقطاع الزراعة وما لذلك من تداعيات اجتماعية.

يتزامن ذلك مع تصاعد المواجهة بين روسيا وحلف شمال الأطلسى فى ضوء استمرار سيطرة عقلية الحرب الباردة ونمط تفكيرها وسياستها إزاء موسكو على واشنطن وحلفائها، واتجاه الحلف لتعزيز إمكانياته الدفاعية بالقرب من الحدود الروسية فى شرق أوروبا وخاصة بولندا، وفي مياه البحر الأسود والبلطيق، وسعيه لتقويض النفوذ الروسى وإقتلاعه من أوكرانيا وغيرها من الجمهوريات السوفيتية السابقة ونشر صواريخ عابرة للقارات فى أوكرانيا، ودعوتها للمشاركة فى المناورات العسكرية للحلف، ودعم القدرة القتالية للجيش الأوكراني لجعلها تتفق مع مقاييس الحلف تمهيداً لضمها لعضويته. ولا تتصور موسكو أن يضم الحلف كييف التى كانت يوماً ما عاصمة روسيا، وأن يقف الحلف بقواته وترسانته العسكرية على أبواب موسكو. فأوكرانيا ليست فقط حليف استراتيجى هام لموسكو وإنما إمتداد طبيعى لها وسقوطها فى الفلك الأوروأطلنطى يعنى خسارة روسيا لمجالها الحيوى كله، وانتشار النفوذ الأمريكي في المنطقة بلا حسيب أو رقيب، وإحكام طوق واشنطن حول روسيا.

ورغم التوتر الشديد والمتزايد الذى يكتنف العلاقات بين روسيا والغرب على خلفية الأزمة الأوكرانية، وخروج العلاقة بينهما عن بعض المبادئ التى حكمتها لسنوات، يستمر حرص الطرفين على عدم بلوغ الأمر حد المواجهة المباشرة أو الصدام المسلح بينهما. وقد يلجأ الطرفين إلى العقوبات الاقتصادية والتجارية، وقد تحدث مواجهات دبلوماسية بينهما داخل مجلس الأمن، ويصل الأمر حد المشادات اللفظية والاتهامات المتبادلة فى كثير من الأحيان، دون أن يُترجم ذلك كله إلى مواجهة عسكرية بين الطرفين يخرج منها الجميع مدمر ومهزوم.

وهذه ليست المرة الأولى، فقد عكست أزمة أوسيتيا الجنوبية ٢٠٠٨ حرص واشنطن على عدم التصعيد مع موسكو، حيث شهدت الأزمة مواجهة حادة بين الولايات المتحدة وروسيا، خرجت منها الأخيرة منتصرة دبلوماسياً لتؤكد كون روسيا لاعبا دوليا لا يمكن تجاوزه، أو اختراق دائرة أمنه القومى، ولتصحح بعض الخلل في توازن القوى مع الولايات المتحدة الى علاقة ندية حقيقية وتوازن فعال. وهو ما تأكد مرة أخرى خلال الأزمة السورية وتراجع واشنطن عن الضربة العسكرية التى توعدت بها دمشق.

فالموقف الروسى من الأزمة السورية جاء مغايراً للتوقعات وأقرب للمواقف السوفيتية فى زمن الحرب الباردة، عندما كانت موسكو تقف بحسم فى مواجهة واشنطن لحماية مصالحها وحلفائها. فسوريا حليف استراتيجى هام وموطئ قدم لروسيا يعنى التفريط فيها خسارة الشرق الأوسط برمته، وهو أمر لا يمكن تصوره بالنسبة لموسكو. ورغم النشاط الدبلوماسى الواضح الذى شهدته الدبلوماسية الروسية فى المنطقة منذ تولى فلاديمير بوتين السلطة فى روسيا مطع عام ٢٠٠٠، والقفزات التى شهدها التعاون الاقتصادى والتقنى بين روسيا وعدد من دول المنطقة، فإن الكثيرين لم يلمسوا الصعود الروسى وعودة دورها وتأثيرها فى المنطقة إلا مع الأزمة السورية التى تعتبر كاشفة لفاعلية الدور الروسى فى المنطقة، ومثلت نقطة تحول مفصلية أوضحت استعادة روسيا لمكانتها كقوة كبرى مؤثرة فى شئون المنطقة، خاصة بعد المبادرة التى أطلقتها موسكو لتدمير الأسلحة الكيماوية السورية مقابل وقف الضربة العسكرية الأمريكية لسوريا وعقد مؤتمر جينيف٢، لتنزع فتيل التوتر وتبعد شبح حرب مدمرة كانت تهدد المنطقة بأسرها. ولتبدو روسيا وكأنها تقود مسار الأحداث بعد أن سلمت القوى الدولية والإقليمية الأخرى بالرؤية الروسية القائمة على ضرورة الانتقال السلمى للسلطة كطريق وحيد لتسوية الأزمة السورية واحتواء تداعياتها الكارثية.

إلا إن الحرص على تجنب المواجهة المباشرة أدى إلى عودة الحرب بالوكالة مرة أخرى بين الغرب وموسكو كما كان عليه الحال زمن الحرب الباردة، حيث كانت الحرب بالوكالة سمة مميزة لها وكثيراً ما كانت المواجهة السوفيتية الأمريكية يقوم بها أطراف أخرى كما حدث فى كوريا وفيتنام وأفغانستان وأنجولا وغيرها. وهى أوضح ما يكون فى الأزمة الأوكرانية حيث تدعم روسيا قوات الدفاع الذاتى فى الشرق الأوكرانى، فى حين يدعم الغرب كييف سياسياً واستخباراتياً وعسكرياً، فضلاً عن ضلوع واشنطن فى بدء الحملة الأمنية على الشرق فى أعقاب زيارة مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية جون برينان لكييف ولقاءه مع قيادات أمنية في أوكرانيا لبحث سبل دعم السلطات الأوكرانية الجديدة فى مواجهة الاحتجاجات، ثم فى استئناف العملية الأمنية عقب زيارة جو بايدن نائب الرئيس الأمريكى لكييف، وذلك بعد فترة من الهدوء فى أعقاب اتفاق جنيف وحلول أعياد الفصح.

إن أوكرانيا معركة مصير ليس فقط لموسكو وإنما لواشنطن أيضاً التى لم تكلل سياساتها بالنجاح فى العديد من الملفات الدولية والإقليمية على مدى ما يقرب من عقد ونصف بداية بأفغانستان والعراق، ومروراً بأزمة أوسيتيا الجنوبية ٢٠٠٨، ثم الثورات العربية ورهانها الخاسر على جماعة الأخوان، وخروج الأزمة السورية عن المسار الذى حلمت به وتمنته. ولايمكن لها أن تقبل

بهزيمة سياسية واستراتيجية جديدة فى الوقت التى تبحث فيه عن أى نجاح يحفظ لها ماء الوجه داخلياً ودولياً. خاصة وإنها ترفض حتى اللحظة الاعتراف بتغير النظام الدولى وأنها لم تعد قادرة على إدارة الشأن الدولى والإقليمى بحرية مطلقة فى ظل وجود قوى أخرى تنافسها وتحد من حركتها.

إن التحول إلى عالم متعدد القوى أصبح حقيقة لا يمكن تجاهلها، والقطبية الواحدة أصبحت من الماضى، وما تشهده العلاقات بين روسيا والغرب مرحلة تحول طبيعية لإعادة صياغة العلاقة بين الجانبين على أسس أكثر توازناً. فمحاولات الغرب للتحكم فى المارد الروسى الذى فاق من غفوته لم تكلل بالنجاح، وسرعان ما سيدرك الغرب، خاصة أوربا، أنه لا يمكن عزل روسيا وإنها أصبحت أقوى وأكبر من أن تقاد أو تكون تابع، وأن السبيل الوحيد للتعامل معها هو من منطلق الاحترام المتبادل والشراكة.